19830304_0002_02

٨٣/٢/٤

النائب اللبناني زاهر الخطيب يتحدث لـ « الخليج » عن

قضايا المعتقلين والمخطوفين في لبنان

ماهي خطط التحرك الشعبي والنيابي والقانوني لملاحقتها؟

بيروت ـ خاص بـ « الخليج » :

يلعب النائب زاهر الخطيب دورا بارزا في ملاحقة قضايا المعتقلين والمخطوفين ، والذين تشكلت دفاعا عنهم لجنة الامهات والزوجات والاخوات .. وقد اجرت الخليج معه هذا الحوار :

الامهات اعتقلن في مظاهرة

المخطوفون

● الخليج : ماذا يقول لنا النائب زاهر الخطيب عن قضية المخطوفين والمعتقلين ؟

ـ الخطيب : يمكن القول انه في سياق ما يتهدد لبنان من كافة جوانبه وطنيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وامنيا برزت في الآونة الاخيرة قضية المعتقلين والمخطوفين بشكل حاد ، ويمكن القول انه تجلت في هذه القضية مسالة الحريات العامة ، وما يتهددها من انتهاكات وحقوق الانسان الاصيلة ، والاختراقات التي طالت هذه الحقوق وسواها من الاجراءات التعسفية واللاقانونية التي اساءت ايضا وبشكل فاضح الى كرامة الاعتبار الانساني والى تراث الانسانية والى ثمرة كفاح الشعوب التي اقرت في سياق تطور البشرية حقوق الانسان الاصيلة وكرست اعلانها في وثائق ، لصيانة حقوق جميع الناس على اختلاف الجنسيات والاصول والمجتمعات وليس حقوق مواطن معين في بلد معين ، ولعل اهمها الاعلان العالمي لشرعية حقوق الانسان في العاشر من كانون الاول ١٩٤٨ ، الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، ولم تكن كلمة اعلان صدفة ، بل لتجسيد ان هذه الحقوق هي اصيلة وطبيعية لكل انسان وهي ليست هبة او منة من اي سلطة لذا فان الامم تعلن عن هذه الحقوق اعلانا .

ان مثل هذه المقدمة ضرورية لتشكل دليلا على ادانة كل القوى التي تنتهك حرمة حقوق الانسان وابسط المبادىء الانسانية التي لا يختلف عليها في هذا العالم اثنان .

وفيما يختص بالانتهاكات للقانون ولحرمة الدستور التي قامت اثر الاجتياح الصهيوني وبعد انكفائه عن الشطر الغربي من بيروت فانني اسجل باسم اهالي المعتقلين والمخطوفين الذين زاد عددهم عن الالفين وربما اكثر . ان لبنان الذي اسهم باقرار الشرعية العالمية لحقوق الانسان في العاشر من كانون الاول ١٩٤٨ ، والذي يعتبر ملتزما معنويا بما تضمنته هذه الوثيقة ، خاصة في المواد التي تتعلق بحريته الجسمانية وبحرية مذهبه وكرامته وخاصياته ومايتعلق منها ايضا بحقه باللجوء الى المحاكم متظلما وبحقه بالدفاع عن نفسه عبر محام يوكل اليه قضيته ، للبحث في صحة التهم المنسوبة اليه ، وتلك التي تقر ان الاصل في الانسان البراءة حتى تثبت ادانته وان التوقيف الاحتياطي هو الاستثناء على القاعدة الاصلية ، ولان هذا الاستثناء يمس بحرية الانسان فلا يجوز ان يتجاوز التوقيف الاحتياطي مدة حددها القانون اللبناني مدة الـ ٢٤ ساعة .

بما ان هذه المبادىء العامة التي تضمنتها الشرعية العالمية لحقوق الانسان قد كفلتها ايضا القوانين اللبنانية والدستور اللبناني فبموجب القوانين والتشريعات [illegible] لا يجوز اعتقال الانسان الا

زاهر الخطيب

الذي يسيء استعمال حقه . كل هذه المبادىء انتهكت واخترقت وظاهرة تحرك اهالي المعتقلين العفوية كانت نتيجة لهذه الانتهاكات والتي بسببها يقبع الآن في السجون والاقبية المئات من المعتقلين والمخطوفين وقد مضى على اختطافهم اشهر عديدة .

الامر مختلف

● الخليج : يقال ان بعض الاعتقالات تمت لاسباب سرقة ولذكرات توقيف غير سياسية ؟

ـ الخطيب : لقد اقتصر مطلب اهالي المعتقلين على تطبيق القانون وحسب وتحدد التحرك بالمطالبة بما يضمنه الدستور وتكفله القوانين وتقتضيه الاجراءات القانونية الصحيحة في قضايا الدهم والاعتقال ، ولم يكن في لحظة من نهار ، مضمون مطالب الاهالي وساطة لعدم محاسبة مذنب بل المطالبة بحق له ان يحال الى المحاكم ليحاسب ، هذا فيما يختص ، حتى بالمذنبين ، اما فيما يختص بالعدد الحديد من الذين اعتقلوا فلم يكن اي مسوغ قانوني لاعتقالهم او اي مبرر شرعي لذلك سوى مجرد انتمائهم لفكر سياسي معين او التزامهم بمبدأ او بعقيدة ما .

دور النائب

● الخليج : باعتباركم نائبا في البرلمان اللبناني ، فماهو التحرك المطلوب لمعالجة هذه المسألة المهمة ؟

ـ الخطيب : لقد تمت تحركات على مستويات ثلاثة :

* التحرك الاول هو ذلك التحرك العفوي الذي قام به اهالي المعتقلين والمخطوفين وتجسد بمسيرات وتظاهرات سلمية واعتصامات

فؤاد لحود ، والبيرة منصور . وتناول السؤال عرضا للموقف القانوني وللانتهاكات التي حصلت على ارض الواقع وقد وجه الى الحكومة مجموعة اسئلة تستوضحها عن موقفها تجاه هذه الانتهاكات وعن استعداداتها لتحمل مسؤولياتها تجاه مايجري ، وفي حال عدم ردها على السؤال . انذارها بتحويل السؤال الى استجواب والسعي لطرح الثقة على اساسه كما تقتضيه الاحوال البرلمانية للاستجواب ، كما جرى تحرك على عدد كبير من النواب من اجل تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تمارس وفق مايمنحها النظام الداخلي حقها بالاطلال على كل ما احاط عملية الدهم والاعتقال من مخالفات واجراءات باطلة وانتهاكات لحرمة الدستور والقوانين .

* المستوى الثالث من التحرك على صعيد المحامين فقد تشكلت نواة للجنة محامين وضعت وثيقة عمل للدفاع عن الحريات الديمقراطية والمخطوفين والمعتقلين السياسيين .. وستوجه المحامون اعضاء اللجنة لزملائهم المحامين للانضمام الى هذه اللجنة استجابة منهم لضميرهم الانساني ، كما سيتم التراجع في هذا المستوى او سواه للتوجه الى كافة المؤسسات العالمية الانسانية والمنظمات الدولية لترفع صوتها احتجاجا على الانتهاكات التي تطال حقوق الانسان الاصيلة .

تحركات اخرى

● هل هناك خطة اخرى للتحرك ؟

ـ الخطيب : كل مايخدم مسالة المعتقلين سيكون واردا في سياق خطة يقرها كل المشاركين في هذه [illegible] الانسانية ، وكل مايمكن [illegible] الامور الى نصاب الصحيح

* على المستوى الثاني : تحرك نيابي تمثل بتقديم سؤال نيابي تضمن كل هذه الحقائق من وحي واقع ماحصل ، وماروته امهات المعتقلين والمخطوفين ولقد رد على هذا السؤال